

جمعية الدول الأطراف



الدورة الرابعة والعشرون

لاهاي، 1-6 كانون الأول/ديسمبر 2025

إعلان ICC-ASP/24/Decl.1

اعتمد بتوافق الآراء في الجلسة العامة الخامسة المعقودة في 3 كانون الأول/يناير
2025

ICC-ASP/24/Decl.1

جمعية الدول الأطراف في دورتها الرابعة والعشرين

- 1- نحن، الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، متحدون في إعادة تأكيد دعمنا الثابت للمحكمة باعتبارها مؤسسة قضائية مستقلة ونزيهة.
- 2- ونؤكد مجدداً التزامنا بالدفاع عن المبادئ والقيم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي، والحفاظ على نزاهته، غير عابئين بأي تهديدات أو إجراءات ضد المحكمة ومسؤوليها والمتعاونين معها. ونجدد عزمنا على الوقوف صفاً واحداً ضد الإفلات من العقاب.
- 3- وإننا نشعر بقلق بالغ إزاء المحاولات الرامية إلى تقويض استقلال المحكمة من خلال التهديدات والتدابير القسرية، بما في ذلك استخدام العقوبات ضد المسؤولين المنتخبين أو أولئك الذين يتعاونون مع المحكمة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، مما يسبب بإعاقة تحقيق ولاية المحكمة وردع التعاون معها.
- 4- وإننا نشجع الحوار بين الدول الأطراف والدول غير الأطراف، مع الاحترام الكامل للقانون الدولي ونظام روما الأساسي، لضمان استمرار المحكمة كمؤسسة قضائية فعالة ومستقلة.

- 5- ونؤكد مجددا قلقنا إزاء تأثير التهديدات والعقوبات على الضحايا، والتي تؤثر سلباً على القدرة للوصول إلى العدالة وتعرض جهود المحكمة لضمان المساءلة وجبر الأضرار للخطر.
- 6- ونشعر بقلق بالغ أيضاً إزاء الأنشطة السيبرانية الخبيثة الموجهة ضد المحكمة والبنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات التابعة لها منذ عام 2023، ونرحب بالجهود التي تبذلها المحكمة ردّاً على هذه الأحداث.
- 7- وباعتبارنا دولاً أطرافاً، فإننا نؤكد مجدداً التزاماتنا باحترام امتيازات وحصانات المحكمة ومسؤوليها المنتخبين بموجب نظام روما الأساسي واتفاقية امتيازات وحصانات المحكمة، واحترام الامتيازات والحصانات على أراضيها التي هي ضرورية لتحقيق ولاية المحكمة.
- 8- إننا ندرك أهمية ثقافة العمل الإيجابية في المحكمة، ونؤكد جهودها في اتخاذ التدابير اللازمة لضمان سلامة موظفيها. ونؤكد على سياسة المحكمة الراسخة في عدم التسامح مطلقاً مع التمييز والتحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، وإساءة استخدام السلطة، ونشدد على أهمية المساءلة عن مثل هذه السلوكيات.
- 9- وبتضامنا مع المحكمة ومسؤوليها، نؤكد عزمنا على اتخاذ تدابير تضمن للمحكمة ومسؤوليها وموظفيها أداء مهامهم بنزاهة، دون أي رادع من أي إجراءات قسرية أو تهريب، بما في ذلك استخدام العقوبات أو أوامر الاعتقال ضد المسؤولين المنتخبين.
- 10- وسنواصل التعاون بين الدول الأطراف ومع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة لدعم سلطة نظام روما وتعزيز عالميته.
- 11- إن الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي والتي تهدد السلام والأمن ورفاه العالم لن تمر دون عقاب.